

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الثانية والثلاثون

فيينا، ٢١-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

حشد الموارد المالية

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الرابعة والأربعون

فيينا، ٢٢-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

حشد الموارد المالية

تقرير من المدير العام

هذا التقرير مقدّم استجابة للتكليف الوارد في المقرر م ت ص-٢٥/م-٥، الذي طُلب فيه إلى المدير العام أن يقيم حواراً مستمراً مع الدول الأعضاء من أجل توفير دعم نشيط للجهود المشتركة الرامية إلى حشد الموارد. وينبغي النظر فيه مقترناً بتقرير اليونيدو السنوي ٢٠١٥، الذي يتضمّن معلومات عن حشد الموارد المالية لتلك السنة. كما يتضمّن هذا التقرير معلومات موضوعية عن الصناديق الاستثمارية المواضيعية، والصندوق الاستثماري لأمريكا اللاتينية والكاريبي، والحسابين الخاصين الممولّين من خلال الأرصدة غير المنفقة وتبرعات أخرى.

لدواعي التوفير، طُبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	٢-١ أولاً- مقدّمة
٣	٦-٣ ثانياً- محط التركيز المواضيعي والتقدّم المحرز في حشد الموارد
٤	١٠-٧ ثالثاً- الصندوق الاستئماني للأمن الغذائي
٥	١٢-١١ رابعاً- الصندوق الاستئماني للطاقة المتجدّدة
٥	١٥-١٣ خامساً- الصندوق الاستئماني لأمريكا اللاتينية والكاريبي
٦	١٨-١٦ سادساً- الصندوق الاستئماني للشراكة
٧	٢٠-١٩ سابعاً- الحساب الخاص للتبرّعات للأنشطة الأساسية وصندوق التجهيز
٧	٢١ ثامناً- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

أولاً - مقدمة

- ١ - نظراً إلى أن دستور اليونيدو يحد من التمويل المتاح لأنشطة التعاون التقني من ميزانية اليونيدو العادية، فلا بد من حشد موارد من خارج الميزانية من أجل تقديم خدمات المنظمة. وكما هو مبين في التقرير السنوي ٢٠١٥، بلغ حجم الأموال المحشودة من خارج الميزانية في عام ٢٠١٥ ما قدره ١٧٣,٨ مليون دولار أمريكي (تشمل التغيير الصافي في مستوى المدفوعات المستقبلية المستحقة بموجب اتفاقات موقّعة). وزاد صافي الأموال المتاحة للتنفيذ للعام الرابع على التوالي، ليصل إلى ٢٠٥ ملايين دولار أمريكي في عام ٢٠١٥. وهذا ثاني أعلى رقم تحقّقه المنظمة منذ نشأتها.
- ٢ - وزاد التمويل المقدم من مرفق البيئة العالمية ليصل إلى ٧٥,٢ مليون دولار أمريكي، وهو أعلى مستوى في تاريخ اليونيدو. وبلغ التمويل المقدم في إطار بروتوكول مونتريال في عام ٢٠١٥ ما قدره ٣١,٩ مليون دولار أمريكي. وتجاوز التمويل الوارد من مصادر حكومية عبر مجموعة متنوعة من القنوات ٩٢,٤ مليون دولار أمريكي. وقد أصبح الاتحاد الأوروبي وسويسرا واليابان أكبر ثلاث جهات مانحة في هذه الفئة في عام ٢٠١٥.

ثانياً - محط التركيز المواضيعي والتقدم المحرز في حشد الموارد

- ٣ - يشكّل النجاح المتواصل في حشد موارد جديدة لبرامج اليونيدو دليلاً واضحاً على الإقرار الواسع النطاق بالمزايا النسبية للمنظمة وعلى تركيزها على المجالات ذات الأولوية المواضيعية بالنسبة إليها. ولا يزال يُنظر إلى عمل المنظمة باعتباره من تدابير التصدي الفعّالة للشواغل العالمية، ومنها الفقر والافتقار إلى فرص العمل وعدم الاستقرار الاجتماعي والنفوذ إلى أسواق التجارة الإقليمية والدولية والأمن الغذائي والأمن في مجال الطاقة والتدهور البيئي وتغيّر المناخ.
- ٤ - واسترشاداً بإعلان ليما (م ع-١٥/ق-١) وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ستواصل المنظمة تشجيع التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة عن طريق تعزيز قدراتها على تحقيق رخاء يتقاسمه الجميع وتدعيم القدرة التنافسية، مع حرصها على حماية البيئة في الوقت ذاته. وستواصل اليونيدو، في إطار تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة المتعلقة بالصناعة، تعزيز الشراكات القائمة وإرساء شراكات جديدة مع المنظمات ذات الولايات والمهارات المكتملة لعملها، ومع ممثلي القطاعين العام والخاص والمؤسسات المالية والدوائر

الأكاديمية والمجتمع المدني، بحيث تواصل تحسين الخدمات التي تقدّمها للدول الأعضاء وزيادة كفاءتها وفعاليتها.

٥- وإلى جانب التمويل المقدم من الجهات الحكومية المانحة البالغ عددها ١٣ جهة، والتي يقدم كل منها أكثر من مليون دولار أمريكي، يشكّل التمويل المقدم من الصناديق المتعدّدة الأطراف والصناديق الاستثمارية المتعدّدة المانحين أساساً متيناً ومتنوعاً لتمويل الأنشطة المستقبلية. ولا تزال اليونيدو تسعى لإيجاد مصادر تمويل مبتكرة، بوسائل منها المساهمات الإضافية المتأتية من مصادر ثنائية ومتعدّدة الأطراف، سواء أكانت تقليدية أم مستجدة.

٦- وما زال اشتراطُ بعض الجهات المانحة، ومنها مرفق البيئة العالمية، التمويل المشترك للمشاريع، ومحدودية الموارد المتاحة لليونيدو وغير المخصصة لأغراض محددة، يمثّلان مصدرين قلق رئيسيين، كما أشير إليه في السنوات السابقة. والحال أنّ تلك الموارد ذات أهمية جوهرية في مدى سرعة الاستجابة لطلبات المساعدة وفي مرحلة إعداد المشاريع والبرامج. ومن الأسس المهمة في هذا الصدد الأموال المتاحة نتيجة لتنازل الدول الأعضاء عن حصتها في أرصدة الاعتمادات غير المنفقة لصالح الصناديق الاستثمارية المذكورة لاحقاً.

ثالثاً- الصندوق الاستثماري للأمن الغذائي

٧- يتناول هذا القسم التقدّم المحرز مؤخراً منذ التقرير الأخير الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٤ (IDB.42/5-PBC.30/5).

٨- ومنذ التقرير الأخير، استُخدمت موارد الصندوق الاستثماري في تمويل أنشطة تعاون تقني بلغت قيمتها ٣٠٣ ٥٤٢ يورو، مقارنة بمبلغ قدره ٧٠٩ ٨٦٣ يورو منذ إنشاء الصندوق الاستثماري في عام ٢٠١٠ وحتى التقرير الأخير. وخصّصت الأموال بشكل أساسي لأقل البلدان نمواً في أفريقيا، مثل إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك لأوغندا، وجنوب أفريقيا، والسنغال، والكاميرون. كما خصّصت لمشاريع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا الوسطى وأرمينيا ودولة فلسطين ونيكاراغوا.

٩- وقد أمكن، باستخدام هذا التمويل الأساسي، حشد مبلغ ضخم من الموارد المالية من مصادر مالية أخرى من أجل أنشطة التعاون التقني. وقد نتج عن المشاريع الممولة من هذا الصندوق الاستثماري في أرمينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان ونيكاراغوا مشاريع متابعه بمقدار ١٠ ملايين يورو، بأثر مضاعف بعامل قدره ٢٩,٤، بما يلي توقعات المانحين

زيادة موارد الصندوق الاستثماري زيادة كبيرة. وتنفذ المساعدة التحضيرية حالياً في إريتريا وأوغندا والسنغال والكاميرون ونيجيريا، ويتوقع أن يكون لأثرها نفس القوة.

١٠- ووردت مؤخراً طلبات لتنفيذ المزيد من الأنشطة من رواندا وساموا والفلبين وفيت نام. وتدعو الطلبات المستمرة من الدول الأعضاء في مجال الأمن الغذائي ومبادرة تسريع تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية إلى تقديم مساهمات إضافية لهذا الصندوق الاستثماري.

رابعاً- الصندوق الاستثماري للطاقة المتجددة

١١- دخل الصندوق الاستثماري حيز التشغيل التام منذ أكثر من أربعة أعوام، وأحرز في إطاره تقدماً كبيراً. وقد أقر مرفق البيئة العالمية حتى الآن تقديم تمويل على شكل منح لخمسة عشر مشروعاً من المشاريع التي أعدت بدعم من الصندوق الاستثماري بمبلغ ٤٢ مليون دولار أمريكي تقريباً، إضافة إلى ٢٣٤ مليون دولار أمريكي ستقدم في إطار تمويل مشترك. وتشمل المشاريع التي يمولها مرفق البيئة العالمية مشاريع تُنفذ في الأرجنتين وألبانيا وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الدومينيكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وشيلي والكاميرون وكمبوديا وكوت ديفوار وكينيا ومدغشقر ومصر ونيجيريا والهند.

١٢- وفضلاً على ذلك، جرى إعداد سبعة مشاريع خارج إطار مرفق البيئة العالمية بدعم من الصندوق الاستثماري الذي قدّم منحة تمويلية قدرها ١١ مليون دولار أمريكي. ويشمل ذلك مشاريع في منطقة الكاريبي وإثيوبيا وكينيا والهند ومنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك)، علاوة على مشروع شامل لتعميم مراعاة الاعتبارات الإنسانية في برامج الطاقة المستدامة.

خامساً- الصندوق الاستثماري لأمريكا اللاتينية والكاريبي

١٣- أنشئ صندوق استثماري لأمريكا اللاتينية والكاريبي في عام ٢٠١١ (الوثيقتان IDB.40/8 و IDB.41/12). ووافقت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على تحديد الإطار المرجعي لاستخدام موارد الصندوق الاستثماري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

١٤- وتمثل الأهداف الرئيسية للصندوق الاستثماري في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز التكامل على الصعيد الإقليمي، واغتنام الفرص التي تتيحها سلاسل القيمة على الصعيد الإقليمي، وتوثيق الحوار بين الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، وتيسير تبادل

المعارف والحلول فيما بين الجهات الفاعلة في المنطقة. ويمكن استخدام موارد الصندوق للمشاركة في تمويل أنشطة تدريب مع مؤسسات معترف بها إقليمياً في مجالات عمل اليونيدو، وباعتبارها رأسمال أولي لوضع مشاريع تجريبية ذات نطاق إقليمي.

١٥- وبالإضافة إلى المساهمات من الدول الأعضاء في المنطقة، حوّلت حكومة الصين مبلغ مليون دولار أمريكي في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وأتفقت مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي مع اليونيدو على تمويل أربع مبادرات، وهي: (أ) استكشاف التكنولوجيات المتطورة لتحسين سلاسل القيمة الإقليمية في أوروغواي والبرازيل، بميزانية عامة بمقدار ٨٦ ٤٠٠ يورو؛ (ب) تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية لسلاسل القيمة في قطاع صيد الأسماك في المنطقة، بمساهمة إجمالية بمقدار ٧٦٠ ٠٠٠ دولار أمريكي، تشمل دعماً مالياً مقدماً من صندوق الأوبك للتنمية الدولية؛ (ج) بنك المعارف الصناعية الإقليمي التابع لليونيدو، بمساهمة بمقدار ٦٠٠٠٠ يورو؛ (د) إنشاء إطار تعاون إقليمي للمجمّعات الصناعية المستدامة في المنطقة، بمساهمة مقدارها ٧٦٠ ٠٠٠ دولار أمريكي.

سادساً- الصندوق الاستثماري للشراكة

١٦- نظراً إلى النهج القائم على الشراكة الذي تتبعه اليونيدو في سياق برنامج الشراكة القطرية، وبناء على توصيات وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة بمواصلة تعزيز التبرعات المخصصة بشروط ميسرة، أنشئ صندوق استثماري للشراكة في عام ٢٠١٥.

١٧- واختصاصات الصندوق الاستثماري للشراكة مرفقة بالوثيقة GC.16/CRP.5. ويُتوقع أن يسهم الصندوق الاستثماري في وضع برامج الشراكة القطرية وتنسيقها والشروع في تنفيذها، علاوة على تنظيم أنشطة، على شكل محفل عالمي، مخصصة لتعزيز مبادرات الشراكة التي تستهدف في المقام الأول الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الإنمائية لاتباع منحي عملي في تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وبدعم من الصندوق الاستثماري، ستقوم اليونيدو، استكمالاً لما تقدّمه من مساعدة تقنية، بمشدد شركاء إضافيين وتعبئة الموارد لتسريع تلك التنمية.

١٨- وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت الدول الأعضاء التالية قد ساهمت في الصندوق على النحو التالي: الاتحاد الروسي ٢٤٦ ٧٠٩ يورو، إيطاليا ١٥١ ٩٩٤ يورو، الصين ٤ ملايين دولار أمريكي، بما في ذلك تكاليف الدعم.

سابعاً - الحساب الخاص للتبرعات للأنشطة الأساسية وصندوق التجهيز

١٩- أحاط المجلس علماً في دورته الثالثة والأربعين بإنشاء حسابين خاصين جديدين، هما: (أ) الحساب الخاص للتبرعات للأنشطة الأساسية، من أجل تيسير تلقي التبرعات للأنشطة الأساسية وإدارتها واستخدامها، (ب) وصندوق التجهيز، باعتباره آلية لتأمين التمويل للاستثمارات الرأسمالية أو عمليات إبدال المعدات الرئيسية (المقرّر م ت ص - ٤٣/م-٦ (ط)). وتتضمّن الوثيقة IDB.43/5 أغراض الحسابين الخاصين وحدودهما والقواعد المالية الخاصة التي تنظم عمليتهما.

٢٠- وفي وقت تقديم التقرير، كانت اليونيدو قد تلقت المساهمات الأولى المقدّمة إلى الحسابين الخاصين، وهي ١٢٨ ١٧١ يورو من سويسرا و٢٣٢ ١ من مالطة لصالح صندوق التجهيز، و٢٣٣ ١ يورو من مالطة لصالح الحساب الخاص للتبرعات للأنشطة الأساسية.

ثامناً - الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

٢١- لعلّ اللجنة تؤدّ أن تنظر في توصية المجلس باعتماد مشروع المقرّر التالي:
"إنّ مجلس التنمية الصناعية:

(أ) يحيط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة IDB.44/5-PBC.32/6؛

(ب) يقرّر تخويل المدير العام سلطة الموافقة على المشاريع المراد تمويلها في إطار صندوق التنمية الصناعية في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ وفقاً للأولويات المحدّدة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٦-٢٠١٩ (Add.1 و IDB.43/9)؛

(ج) يشجّع الدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة على زيادة تبرعاتها لليونيدو، بما في ذلك للصندوق الاستئماني للشراكة المنشأ حديثاً، وكذلك للحساب الخاص للتبرعات للأنشطة الأساسية، وصندوق التجهيز؛

(د) يشجّع أيضاً جميع الجهات المانحة على النظر في التبرع بأموال غير مخصصة لأغراض بعينها، وتحديدًا لتمكين اليونيدو من الاستجابة السريعة لطلبات الحصول على المساعدة، ووضع أنشطتها البرنامجية وتنفيذها على نحو فوري ومنسق؛

(هـ) يطلب إلى الدول الأعضاء أن تنظر في تقديم تبرعات لليونيدو لتمكينها من العمل مع مصادر التمويل التي تشترط التمويل المشترك، وذلك إمّا

بالمساهمة في الصناديق الاستثمارية المخصصة أو بتقديم تمويل لأغراض خاصة على المستوى القطري أو العالمي؛

(و) يشجّع حكومات البلدان المستفيدة على الاضطلاع بدور نشيط في مشاطرة اليونيدو مسؤولية حشد أموال للأنشطة ذات الأولوية المتفق عليها بصورة مشتركة، ويشجّعها تحديداً على أن تأخذ زمام المبادرة في استبانة الأموال المتاحة على المستوى القطري والحصول عليها، بما في ذلك فرص تقاسم التكاليف المحلية، وكذلك الأموال المقدمة من الجهات المانحة الثنائية، والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وسائر مؤسسات التمويل الإنمائي؛

(ز) يوصي بشدّة بأن تتعاون الدول الأعضاء مع المنظمة وتدعم جهودها الرامية إلى وضع وتعزيز برامجها ومبادراتها في سياق التنمية الدولية، وخاصةً من خلال المؤتمرات الدولية وغيرها من أشكال التحوار، بغية ضمان التعريف الجيد بهذه المبادرات، والإقرار بصلتها الوثيقة بأهداف التنمية الدولية، وإتاحة ما يلزم من موارد لها.